تحرك عاجل

إعادة محام مريض بحالة حرجة إلى سجن إيفين

أُعيد محامي حقوق الإنسان البارز عبد الفتاح سلطاني إلى سجن "إيفين" بطهران في 7 يونيو/حزيران، بعد حصوله على إجازة من السجن إثر وفاة والدته. وهو سجين رأي، حالته الصحية حرجة ويقضي حكمًا بالسجن لمدة 13 عامًا، صدر بحقه بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان. كما لا يتسنى له الحصول على الرعاية الطبية الكافية التي يحتاجها داخل السجن.

أُعيد سجين الرأي **عبد الفتاح سلطاني**، المحامي البارز في مجال حقوق الإنسان، والمحكوم عليه بالسجن لمدة 13 عامًا، بسبب عمله في هذا المجال؛ إلى سجن إيفين بطهران في 7 يونيو/حزيران؛ حيث كان قد حصل على إجازة لدواع إنسانية في 17 مايو/أيار، بعد ساعات فقط من وفاة والدته في اليوم ذاته؛ فقبل الإفراج عنه، كان قد تقدم بالعديد من طلبات الحصول على إجازة، كي يمضي وقتًا مع والدته المسنّة التي كانت تحتضر حينها، إلا أن سلطات السجن قد قامت بتأجيل حصوله عليها. ووفقًا لما قاله أطباؤه، فإن عبد الفتاح سلطاني قد يواجه خطرًا متزايدًا للإصابة بسكتة قلبية، جراء حرمانه من الرعاية الطبية الكافية أثناء تواجده بالسجن. فقد أُحيل مرات عدة إلى عيادة السجن، بسبب آلامٍ بالصدر وخفقان حاد بالقلب، إلا أنه أُعيد في كل مرة إلى زنزانته، إما بدون تلقيه أي علاجٍ أو بعد إعطاءه بعض الأدوية، كالأسبرين أو البروبرانولول، لتنظيم ضربات القلب. ومنذ سجنه، رفضت سلطات النيابة مرارًا وتكرارًا اعتماد إجازته الطبية ونقله إلى مستشفى، حتى على الرغم من أن أطباءه قد أشاروا إلى أنه يحتاج إلى الرعاية المتواصلة والمتابعة الطبية خارج السجن، وحذروا من أن أحوال السجن القاسية ستتسبب في تفاقم ضغط دمه المرتفع ومعدل ضربات قلبه المتسارعة.

ويعاني عبد الفتاح سلطاني عدة مشاكل صحية أخرى، من بينها مشاكل بالجهاز الهضمي، التي تسببت في إيداعه بمستشفى كحالة طارئة في 2013، كما يعاني انزلاقًا غضروفيًا بظهره؛ وعلى الرغم من أن زوجته قامت بحجز جلسات لتلقيه العلاج الطبيعي، لم تحرص السلطات على نقله لحضورها في مواعيدها المحددة؛ وجراء ذلك، فقد فاتته بعض الجلسات، مما اضطره إلى الانتظار عدة أسابيع حتى يتسنى لزوجته حجز موعد آخر. وظلت السلطات القضائية تتجاهل طلبات زوجته بحصوله على إجازة طبية التي كانت تتقدم بها شبه أسبوعيًا.

ويُذكر أن الحكم الصادر بحق عبد الفتاح سلطاني قد جاء بعد توجيه له تُهمٍ، من بينها "نشر دعاية مناهضة للنظام" على خلفية عمله في مجال حقوق الإنسان، و"تأسيس جماعة محظورة قانونيًا" لاشتراكه في تأسيس "مركز المدافعين

عن حقوق الإنسان في إيران،" الذي أُغلق قسريًا في 2008. ومنذ اعتقاله في سبتمبر/أيلول 2011، لا يزال داخل سجن إيفين بطهران.

يُرجى الكتابة فورًا بالفارسية أو بالإنجليزية أو بالعربية أو بالفرنسية أو بالإسبانية أو بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات الإيرانية إلى أن تُفرج عن عبد الفتاح سلطاني، فورًا وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي مُحتجزٌ لمجرد ممارسته السلمية لحقيّه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، بما يتضمناه من عمله كمحامي دفاع؛
- ولحثها على أن تضمن حصوله فورًا على الرعاية الطبية الكافية التي يحتاجها، خارج السجن.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 29 يوليو/تموز 2016 إلى:

القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران

آية الله سيد علي خامنئي

طريقة المخاطبة: سماحة القائد الأعلى

رئيس السلطة القضائية

آية الله صادق لاريجاني

طريقة المخاطبة: صاحب السعادة

ويُرجي إرسال نسخٍ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

السيد/ حسن روحاني

كما يُرجى إرسال المناشدات إلى عناية السفارات الإيرانية المعتمدة في بلادكم المُدرجة في الأدنى. في حال عدم وجود أي سفارة إيرانية ببلادكم، يُرجى إرسال المناشدات إلى بعثة جمهورية إيران الإسلامية الدائمة لدى الأمم

المتحدة: **The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations, 622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017, USA**

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

إعادة محام مريض بحالة حرجة إلى سجن إيفين

معلومات إضافية

تسببت المشاكل التي يعانيها عبد الفتاح سلطاني في الجهاز الهضمي في إيداعه كحالة طارئة في إحدى المستشفيات في 2013. وبعد أن أمضى بها 41 يومًا، طلب إعادته إلى السجن، لإجبار أسرته على تحمل تكاليف رعايته الطبية، وعدم موافقة السلطات على طلبه بالحصول على إجازة طبية. وقد رفضت السلطات منحه الإجازة، على الرغم من أن الأطباء قد نصحوا بذلك. وقد رفض المدعي العام المساعد في سجن إيفين، على وجه العموم، طلبات عبد الفتاح سلطاني للحصول على إجازة طبية أو نقله إلى مستشفى، دون إبداء أي سببٍ لذلك. وفي إحدى المرات، أُخبرت أسرته بأن المدعي العام في سجن إيفين، الذي يقدم له المدعي العام المساعد تقارير عن السجين، يعارض حصوله على إجازة طبية لأنه لا يزال "ثابتٌ" على معتقداته.

وقد صرحت مائدة سلطاني، ابنة عبد الفتاح سلطاني، بما يلي: "على مدار سنوات، تقدمت أمي بالعديد من الطلبات كي يحصل أبي على إجازة طبية، وقد يصل عدد هذه الطلبات المكتوبة إلى ما يكفي أن تنشر كتابٍ من عدة مجلدات، إذ تُقدم في كل أسبوع تقريبًا طلبًا بحصوله على إجازة طبية، إلا أن المُدعي العام المساعد في سجن إيفين لا يعير أي انتباه إلى طلباتها، فما يفعله هو أن يتسلم الخطابات، ثم يقول إنه سيتم البت في الأمر. ألا يجدر الاهتمام للحالة الصحية لأي سجين؟ فحياة إنسانٍ في خطر."

ويُذكر أن عبد الفتاح سلطاني محام بارز في مجال حقوق الإنسان، حاصل على عدة جوائز وأحد مؤسسي "مركز المدافعين عن حقوق الإنسان في إيران؛" حيث حصل على جائزة "رابطة المحاميين الدولية" لحقوق الإنسان في 2012، وكذلك جائزة "نورمبرغ" الدولية لحقوق الإنسان في 2009. ويُذكر أنه قد أُعتقل للمرة الأولى في 16 يونيو/حزيران 2009، أثناء القلاقل التي أعقبت الانتخابات الرئاسية التي كانت محط خلاف. وقد أُحتجز في سجن إيفين في طهران حتى 26 أغسطس/آب 2009، عندما أُخلى سبيله مقابل سندات ملكية ذات قيمة مرتفعة. وأثناء فترة احتجازه، اقتصر اتصاله بأسرته على زيارتهم له مرة واحدة، وبضع المكالمات الهاتفية معهم. وأُعيد اعتقاله مرة أخرى على أيدي عناصر المخابرات، في 10 سبتمبر/أيلول 2011، عندما كان حاضرًا في إحدى الجلسات عن مُوكِلٍ له داخل إحدى المحاكم الثورية. ثم رافقوه إلى منزله، حيثما قاموا بمصادرة أجهزة حاسوب ووثائق وبطاقات بنكية وألبوم

صور لأسرته وأسطوانات مدمجة وأسطوانات فيديو رقمية، وذلك قبل اقتياده إلى القطاع 209 لسجن إيفين، الذي يقع تحت سلطة وزارة الاستخبارات.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، صرح الأمين العام للـ"مجلس الأعلى لحقوق الإنسان في إيران" محمد جواد لاريجاني في مؤتمر صحفي، انعقد في الأمم المتحدة في نيويورك بما يلي: "لم يُسجن أيٌ من المحاميين لمجرد أنهم محاميون أو لأنهم مدافعون عن حقوق الإنسان، بل لأنهم متورطون في أنشطة مناهضة لأمن الدولة، ولا سيما علاقاتهم بجماعات إرهابية.... وأن السيد عبد الفتاح سلطاني على علاقة بجماعات إرهابية، مسؤولة عن مقتل ما يربو على عشرة آلاف شخصٍ في إيران."

وفي مارس/آذار 2012، أُعلم عبد الفتاح سلطاني بأن الفرع 28 من "المحكمة الثورية بطهران" أصدرت بحقه حكمًا بالسجن لمدة 18 عامًا بتهمٍ متعددة، من بينها "نشر دعاية مناهضة للنظام،" و"التجمع والتواطؤ لارتكاب جرائم ضد الأمن القومي،" و"تأسيس جماعة محظورة قانونيًا." وتعلقت التُهم بالكامل بعمله في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اشتراكه في تأسيس "مركز المدافعين عن حقوق الإنسان." كما قد أُدين أيضًا بـ"قبوله جائزة غير قانونية ومكتسبات غير قانونية،" الأمر الذي يتعلق بقبوله، من خلال زوجته معصومة دهقان، لجائزة "نورمبرغ" الدولية لحقوق الإنسان. وقد حكمت المحكمة أيضًا بمنعه من مزاولة مهنة المحاماة لمدة 20 عامًا، كما أمرت بأن يقضي مدة الحكم بنفيه إلى برازجان، جنوب إيران. وفي يونيو/حزيران 2012، قام الفرع 54 لـ"محكمة الاستئناف بطهران" بتخفيف مدة الحكم بسجنه إلى 13 عامًا، وتخفيض مدة منعه من مزاولة المحاماة لعامين بدلاً من 20 عامًا.

الاسم: عبد الفتاح سلطاني
الجنس: ذكر